

بسم الله الرحمن الرحيم المجلس التشريعي الفلسطيني



الدورة الثامنة - الفترة الأولى

محضر الجلسة الأولى / الاجتماع الثاني عشر

المنعقد في مدينتي رام الله وغزة

أيام الثلاثاء، الأربعاء والسبت

الموافق 30 - 12/31 - 2004/1/3

فهرس المحتويات

4	أولاً: الافتتاحية.....
4	ثانياً: الحضور والغياب
4	ثالثاً: إقرار التعديلات والإضافات المقترحة على جدول الأعمال.....
4	رابعاً: إقرار محاضر الاجتماعات السابقة.....
4	خامساً: الأسئلة الموجهة إلى الوزراء.....
7	سادساً: تقارير اللجان.....
7	1- تقرير لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان.....
9	سادساً: استكمال تقارير اللجان.....
9	1- تقرير اللجنة الاقتصادية.....
10	2- تقرير اللجنة الاقتصادية.....
10	3- تقرير اللجنة الاقتصادية.....
10	4- تقرير اللجنة الاقتصادية.....
7	سابعاً: مشاريع القوانين.....
8	1- المناقشة العامة.....
8	أ. مشروع قانون كاتب العدل رقم (132/2003/م.و).....
9	ب. مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا رقم (133/2003/م.و).....
9	2- تقديم مشاريع القوانين.....
9	3- إحالة مشاريع القوانين.....
11	4- القراءة الأولى لمشاريع القوانين.....
11	أ. ديوان الرقابة الإدارية والمالية رقم (107/2002/ل).....
12	سابعاً: استكمال مشاريع القوانين.....
12	1- القراءة الأولى لمشاريع القوانين.....
12	أ. ديوان الرقابة الإدارية والمالية رقم (107/2002/ل).....

المرفقات

- 1-تقرير مفصل بالغياب
- 2-قرار رقم 18/642
- 3-قرار رقم 8/1/645

4-قرار رقم 8/1/646

5-قرار رقم 8/1/647

6-قرار رقم 8/1/648

7-قرار رقم 8/1/643

8-قرار رقم 8/1/644

محضر جلسة يوم الثلاثاء
الموافق 2003/12/30 المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة
الساعة 11:50 صباحاً

أولاً: الافتتاحية

افتتح الأخ/ رفيق النتشه "رئيس المجلس" باسم الله ثم باسم فلسطين وعاصمتها القدس الشريف الاجتماع الثاني عشر من الجلسة الأولى للدورة الثامنة.

ثانياً: الحضور والغياب

الحضور: (65) عضو، والغياب (20) عضواً.

(مرفق تقرير مفصل بالغياب)

ثالثاً: إقرار التعديلات والإضافات المقترحة على جدول الأعمال

تم إقرار التعديلات والإضافات المقترحة على جدول الأعمال للاجتماع الثاني عشر من الجلسة الأولى بطلب من الأخ/ رفيق النتشه "رئيس المجلس" وبإجماع الأخوات والأخوة الأعضاء.

رابعاً: إقرار محاضر الجلسات والاجتماعات السابقة

تم إقرار محضر الاجتماع السابقة الحادي عشر من الدورة الثامنة بطلب من الأخ/ رفيق النتشه "رئيس المجلس"، وبإجماع الأخوات والأخوة الأعضاء.

- توجه الأخ/ رفيق النتشه "رئيس المجلس" بالتعازي إلى الشعب اللبناني بعد سقوط طائرة تحمل على متنها ركاب لبنانيين في بنين، وكذلك الشعب الإيراني الذي فقد الآلاف من أفرادهم في الهزة الأرضية التي ضربت مدينة بام في إيران.

خامساً: الأسئلة الموجهة إلى الوزراء

السؤال رقم (8/1/44)

إقامت وزارة المواصلات مؤخراً بتوزيع عدد من أرقام السيارات العمومية، من هم المستفيدون من هذه الأرقام، وما هي الأسس التي اتبعت في عملية التوزيع تلك؟ وما هو العدد الحصري الذي تم توزيعه؟

- تم توجيه السؤال رقم (8/1/44) إلى الأخ/ حكمت زيد "وزير النقل والمواصلات" من قبل الأخ/ معاوية المصري.

- بعد الاستماع إلى إجابة الأخ/ حكمت زيد "وزير النقل والمواصلات" توجه الأخ/ رفيق الننتشه "رئيس المجلس" إلى الأخ/ معاوية المصري لمعرفة ما إذا كان أقتنع بالإجابة.

- جاء رد الأخ/ معاوية المصري أنه غير مقتنع بالإجابة.

- آخذا بعين الاعتبار رد الأخ/ معاوية المصري أحال الأخ/ رفيق الننتشه "رئيس المجلس" السؤال رقم (8/1/44) إلى اللجنة الاقتصادية.

السؤال رقم (8/1/45)

إما هو عدد السيارات والمركبات العاملة في خدمة وزارات وأجهزة السلطة، ومن ضمنها السيارات الحكومية الخاصة بالسادة الوزراء والنواب، وما هي قيمة المبالغ المالية التي تتفق سنوياً لصيانة وتأمين وترخيص هذه المركبات فضلاً عن أية مصروفات أخرى؟]

- تم توجيه السؤال رقم (8/1/45) إلى الأخ/ حكمت زيد "وزير النقل والمواصلات" من قبل الأخ/ معاوية المصري.

- بعد الاستماع إلى إجابة الأخ/ حكمت زيد "وزير النقل والمواصلات" توجه الأخ/ رفيق الننتشه "رئيس المجلس" إلى الأخ/ معاوية المصري لمعرفة ما إذا كان أقتنع بالإجابة.

- جاء رد الأخ/ معاوية المصري أنه غير مقتنع بالإجابة.

- آخذا بعين الاعتبار رد الأخ/ معاوية المصري أحال الأخ/ رفيق الننتشه "رئيس المجلس" السؤال رقم (8/1/45) إلى لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان واللجنة الاقتصادية.

السؤال رقم (8/1/41)

إما هي مبررات عدم الإعلان وفق الأصول عن طرح عطاء مزودة بشأن خدمة الاتصالات الخلوية بعد ان انتهى عقد الاحتكار والامتياز الممنوح لشركة جوال. (الاتصالات الفلسطينية) وهل يمكن الاطلاع على شرط العطاء الجديد؟]

- تم توجيه السؤال رقم (8/1/41) إلى الأخ/ عزام الاحمد "وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" من قبل الأخ/ عزمي الشعبي.

- بعد الاستماع إلى إجابة الأخ/ عزام الاحمد "وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" توجه الأخ/ رفيق الننتشه "رئيس المجلس" إلى الأخ/ عزمي الشعبي لمعرفة ما إذا كان أقتنع بالإجابة.

- جاء رد الأخ/ عزمي الشعبي أنه غير مقتنع بالإجابة.

- آخذا بعين الاعتبار رد الأخ/ عزمي الشعبي أحوال الأخ/ رفيق الننتشه "رئيس المجلس" السؤال رقم (8/1/41) إلى اللجنة الاقتصادية.

السؤال رقم (8/1/42)

[هل يوجد خطة تنمية لدى السلطة؟ ومتى يمكن عرضها على المجلس التشريعي لإقرارها؟]

- تم توجيه السؤال رقم (8/1/42) إلى الأخ/ نبيل قسيس "وزير التخطيط" من قبل الأخ/ عزمي الشعبي.

- بعد الاستماع إلى إجابة الأخ/ نبيل قسيس "وزير التخطيط" توجه الأخ/ رفيق الننتشه "رئيس المجلس" إلى الأخ/ عزمي الشعبي لمعرفة ما إذا كان أقتنع بالإجابة.
- جاء رد الأخ/ عزمي الشعبي أنه مقتنع بالإجابة.

السؤال رقم (8/1/35)

[لقد تم إنجاز الكثير من المناهج الفلسطينية، فهل تتوافق هذه المناهج مع قانون التربية والتعليم الذي لم يقر حتى الآن؟ أم أن الغاية هي موافقة القانون للمناهج بعد وضعها موضع التطبيق؟ ولماذا لم يتم تقديم مشروع قانون التربية والتعليم حتى الآن رغم الوعود المتكررة بتقديم القانون؟]

- تم توجيه السؤال رقم (8/1/35) إلى الأخ/ نعيم أبو الحمص "وزير التربية والتعليم العالي" من قبل الأخ/ فخري التركمان.

- بعد الاستماع إلى إجابة الأخ/ نعيم أبو الحمص "وزير التربية والتعليم العالي" توجه الأخ/ رفيق الننتشه "رئيس المجلس" إلى الأخ/ فخري التركمان لمعرفة ما إذا كان أقتنع بالإجابة.

- جاء رد الأخ/ فخري التركمان أنه مقتنع بالإجابة.

السؤال رقم (8/1/34)

[تنتامي ظاهرة العنف في المدارس وخاصة بين طلاب المرحلة الدراسية العليا وأحياناً الاعتداء على بعض المعلمين المعتدين بأنظمة وزارة التربية والتعليم. هل رصدت وزارة التربية هذه الظاهرة ووقفت على أسبابها وحاولت معالجتها؟ وإذا كان الأمر كذلك ما هي خطتها وما مدى

نجاح هذه الخطة، أم أنها لم تفكر في وضع خطة لمواجهة هذه الظاهرة أو لم تبحث هذه الظاهرة بعد؟]

- تم توجيه السؤال رقم (8/1/34) إلى الأخ/ نعيم أبو الحمص "وزير التربية والتعليم العالي" من قبل الأخ/ فخري التركمان.

- بعد الاستماع إلى إجابة الأخ/ نعيم أبو الحمص "وزير التربية والتعليم العالي" توجه الأخ/ رفيق الننتشه "رئيس المجلس" إلى الأخ/ فخري التركمان لمعرفة ما إذا كان أقتنع بالإجابة.

- جاء رد الأخ/ فخري التركمان أنه مقتنع بالإجابة.

أسئلة تم تأجيلها للجلسة القادمة

رقم السؤال	موجه إلى	سبب التأجيل
(8/1/37)	الأخ/ سلام فياض "وزير المالية"	اعتذار الوزير عن الحضور
(8/1/38)	الأخ/ سلام فياض "وزير المالية"	اعتذار الوزير عن الحضور
(8/1/36)	الأخ/ سلام فياض "وزير المالية"	اعتذار الوزير عن الحضور
(8/1/40)	الأخ/ سلام فياض "وزير المالية"	اعتذار الوزير عن الحضور
(8/1/39)	الأخ/ سلام فياض "وزير المالية"	اعتذار الوزير عن الحضور
(8/1/43)	الأخ/ احمد قريع (أبو علاء) "رئيس مجلس الوزراء"	اعتذار رئيس الوزراء عن الحضور

سادساً: تقارير اللجان

1- تقرير لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان

- دعا الأخ/ رفيق الننتشه "رئيس المجلس" الأخ/ حسن خريشه "رئيس لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان" لتقديم تقرير اللجنة حول بنك فلسطين الدولي.
- قدم الأخ/ حسن خريشه "رئيس لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان" التقرير.
- ناقش المجلس التقرير، وبناء عليه اتخذ قرار رقم (8/1/642).

(مرفق نص القرار)

رفعت الجلسة الساعة 03:37

محضر جلسة يوم الأربعاء
الموافق 2003/12/31 المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة
الساعة 10:20 صباحاً

استأنف المجلس أعماله بالبند خامساً من جدول الأعمال

سابعاً: مشاريع القوانين

المناقشة العامة والقراءة الأولى لمشروع قانون معدل لقانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم (6) لسنة 2000، ومشروع قانون معدل لقانون رقم (10) لسنة 1998 بشأن المدن الصناعية والمناطق الحرة:

- بعد الجدل والنقاش الذي دار حول قانونية عرض ونقاش هذين المشروعين المحالين أصلاً إلى الأخ الرئيس للمصادقة عليهما، تم إرجاء نقاشهما بعد إعلان الأخ/ رفيق النتشه "رئيس المجلس" بأنه طلب من الأخ الرئيس إعادة كل القوانين التي لم يصادق عليها إلى المجلس لإعادة دراستها مرة أخرى وتعديل ما هو بحاجة للتعديل.

1- المناقشة العامة

أ. مشروع قانون كاتب العدل رقم (132/2003/م.و)

- دعا الأخ/ رفيق النتشه "رئيس المجلس" الأخ/ عبد الكريم أبو صلاح "رئيس اللجنة القانونية" لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون كاتب العدل.
- قدّم الأخ/ عبد الكريم أبو صلاح "رئيس اللجنة القانونية" مذكرة اللجنة حول مشروع قانون كاتب العدل.
- شرع المجلس بالمناقشة العامة لمشروع قانون كاتب العدل، وفقاً لأحكام المادة (65 - بند 3).
- بإجراء التصويت حول مشروع القانون كانت النتيجة: قبول مشروع قانون كاتب العدل، بإجماع الأخوات والأخوة الأعضاء، وبناء عليه اتخذ قرار رقم (8/1/643).

(مرفق نص القرار)

ب. مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا رقم (133/2003/م.و)

- دعا الأخ/ رفيق النتشه "النائب الأول لرئيس المجلس" الأخ/ عبد الكريم أبو صلاح "رئيس اللجنة القانونية" لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا.
- قدّم الأخ/ عبد الكريم أبو صلاح "رئيس اللجنة القانونية" مذكرة اللجنة حول مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا.
- شرع المجلس بالمناقشة العامة لمشروع قانون المحكمة الدستورية العليا، وفقاً لأحكام المادة (65 - بند 3).
- بإجراء التصويت حول مشروع القانون كانت النتيجة: قبول مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا، بإجماع الأخوات والأخوة الأعضاء، وبناء عليه اتخذ قرار رقم (8/1/644).

(مرفق نص القرار)

2- تقديم مشاريع القوانين

- تلا الأخ/ رفيق النتشه "رئيس المجلس" مذكرة تقديم لمشاريع القوانين التالية:

<u>مشروع القانون</u>	<u>الرقم</u>	<u>الجهة المقدمة</u>
حفظ الوثائق والملفات العامة	ع/2003/135	عضو

3- إحالة مشاريع القوانين

- أحال الأخ/ رفيق النتشه "رئيس المجلس" مشاريع القوانين التالية للجان المختصة:

<u>مشروع القانون</u>	<u>اللجنة المختصة</u>
1- حفظ الوثائق والملفات العامة	- اللجنة القانونية
	- لجنة التربية والقضايا الاجتماعية
	- لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي

سادساً: استكمال تقارير اللجان

1- تقرير اللجنة الاقتصادية

- دعا الأخ/ رفيق النتشه "رئيس المجلس" الأخ/ عزمي الشعيبي "رئيس اللجنة الاقتصادية" لتقديم تقرير اللجنة حول ملف التجاوزات السابقة في وزارة النقل والمواصلات.

- قدم الأخ/ عزمي الشعبي "رئيس اللجنة الاقتصادية" التقرير.
- قدم الأخ/ سعدي الكرنز الوزير السابق لوزارة النقل والمواصلات مداخلته.
- قدم الأخ/ حكمت زيد "وزير النقل والمواصلات" رده على التقرير.
- ناقش المجلس التقرير، وبناء عليه اتخذ قرار رقم (8/1/645).

(مرفق نص القرار)

2- تقرير اللجنة الاقتصادية

- دعا الأخ/ رفيق المنتشه "رئيس المجلس" الأخ/ عزمي الشعبي "رئيس اللجنة الاقتصادية" لتقديم تقرير اللجنة حول التجاوزات الخاصة بعطاء السيارات الحكومية.
- قدم الأخ/ عزمي الشعبي "رئيس اللجنة الاقتصادية" التقرير.
- قدم الأخ/ سعدي الكرنز الوزير السابق لوزارة النقل والمواصلات مداخلته.
- قدم الأخ/ حكمت زيد "وزير النقل والمواصلات" رده على التقرير.
- ناقش المجلس التقرير، وبناء عليه اتخذ قرار رقم (8/1/646).

(مرفق نص القرار)

3- تقرير اللجنة الاقتصادية

- دعا الأخ/ رفيق المنتشه "رئيس المجلس" الأخ/ عزمي الشعبي "رئيس اللجنة الاقتصادية" لتقديم تقرير اللجنة حول التجاوزات الخاصة باستيراد الإسمنت المصري.
- قدم الأخ/ عزمي الشعبي "رئيس اللجنة الاقتصادية" التقرير.
- قدم الأخ/ ماهر المصري "وزير الاقتصاد الوطني" رده على التقرير.
- ناقش المجلس التقرير، وبناء عليه اتخذ قرار رقم (8/1/647).

(مرفق نص القرار)

4- تقرير اللجنة الاقتصادية

- دعا الأخ/ رفيق المنتشه "رئيس المجلس" الأخ/ عزمي الشعبي "رئيس اللجنة الاقتصادية" لتقديم تقرير اللجنة حول نتائج المؤتمر الثاني للحوار الوطني الاقتصادي الذي نظمه المجلس التنسيقي للقطاع الخاص.
- قدم الأخ/ عزمي الشعبي "رئيس اللجنة الاقتصادية" التقرير.

- قدم الأخ/ ماهر المصري "وزير الاقتصاد الوطني" رده على التقرير.
- ناقش المجلس التقرير، وبناء عليه اتخذ قرار رقم (8/1/648).

(مرفق نص القرار)

5- القراءة الأولى لمشاريع القوانين

أ. ديوان الرقابة الإدارية والمالية رقم (107/2002/ل)

- دعا الأخ/ رفيق الننتشه "رئيس المجلس" الأخ/ سعدي الكرنز "رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية" لتقديم تقرير اللجنة الموصي بإقرار مشروع قانون ديوان الرقابة الإدارية والمالية بالقراءة الأولى.
- قدم الأخ/ سعدي الكرنز "رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية" تقرير اللجنة.
- شرع المجلس بالقراءة الأولى وفقاً لأحكام المادة (68 - بند 1/أ) من النظام الداخلي مادةً مادةً.
- دون اعتراض الأخوات والأخوة الأعضاء قرر الأخ/ رفيق الننتشه "رئيس المجلس" وقف النقاش عند المادة (22) على أن يستأنف النقاش يوم السبت الموافق 2004/1/3.

رفعت الجلسة الساعة 03:00

محضر جلسة يوم السبت
الموافق 2004/1/3 المنعقدة في مدينة رام الله
الساعة 01:45 صباحاً

استأنف المجلس أعماله بالبند خامساً من جدول الأعمال

سابعاً: استكمال مشاريع القوانين

1- القراءة الأولى لمشاريع القوانين

أ. ديوان الرقابة الإدارية والمالية رقم (107/2002/ل)

- دعا الأخ/ رفيق النتشه "رئيس المجلس" الأخ/ سعدي الكرنز "رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية" لاستكمال القراءة الأولى لمشروع قانون ديوان الرقابة الإدارية والمالية.
- استأنف الأخ/ سعدي الكرنز "رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية" تقديم القراءة الأولى لمشروع القانون.
- شرع المجلس بالقراءة الأولى وفقاً لأحكام المادة (68 - بند 1/أ) من النظام الداخلي مادة مادة.
- دون اعتراض الأخوات والأخوة الأعضاء قرر الأخ/ رفيق النتشه "رئيس المجلس" وقف النقاش عند المادة (31) على أن يستأنف النقاش في الجلسة القادمة.
- طلب الأخ/ رفيق النتشه تقديم استشارة قانونية من جهة قانونية محايدة حول اعتبار مشروع القانون مشروع قانون معدل أو مشروع قانون جديد.

رفعت الجلسة الساعة 03:45

رفيق النتشه

رئيس

المجلس التشريعي الفلسطيني

أحمد نصر

أمين سر

المجلس التشريعي الفلسطيني